جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

بيان صحفي بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2024

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

11 فبراير 2025

مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤:
الفساد يلعب دورًا مدمرًا في أزمة المناخ

الفساد يهدد صناديق المناخ المنقذة للحياة في جميع أنحاء العالم - وتحسين الحماية أمر حيوي لحماية مليارات الأشخاص المعرضين للخطر

مقدمة

برلين، 11 فبراير 2025 - لا تزال مستويات الفساد العالمية مرتفعة بشكل مثير للقلق، مع تعثر الجهود الرامية إلى الحد منها، وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2024، الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اليوم. وقد كشف التقرير عن مستويات فساد خطيرة في جميع أنحاء العالم، حيث سجلت أكثر من ثلثي البلدان أقل من 50 من أصل 100. وظل المتوسط العالمي للمؤشر دون تغيير عند 43، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ضد الفساد ويحذر من عقبة عالمية حرجة أمام تنفيذ إجراءات مناخية ناجحة.

في ظل **ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى مستويات غير مسبوقة وأحداث الطقس المتطرفة**، وتآكل الديمقراطية وتراجع الزعامة العالمية في مجال المناخ، أصبح العالم في موقف حرج في معركته ضد أزمة المناخ. والفساد يجعل هذه المعركة أكثر صعوبة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يعالج الصلة بين الفساد وأزمة المناخ.

وتُظهِر أحدث البيانات أن العديد من البلدان الأكثر انخراطًا في العمل المناخي الدولي - بما في ذلك الدول المعرضة لخطر تغير المناخ والدول المضيفة للقمم الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ - لديها درجات منخفضة و/أو متراجعة في مؤشر مدركات الفساد. والفساد يعوق العمل المناخي الفعال إن هذه السياسات الطموحة تشكل عقبة أمام تبني مثل هذه السياسات. وقد سلط تقرير حديث صادر عن منظمة الشفافية الدولية الضوء على النفوذ الكبير الذي تتمتع به جماعات الضغط في قطاع النفط والغاز في فعاليات مثل مؤتمر المناخ، وهو ما يؤثر أيضاً على المراكز السياسية في مختلف أنحاء العالم.

وقال فرانسوا فاليريان، رئيس منظمة الشفافية الدولية:
"إن الفساد يشكل تهديداً عالمياً متطوراً لا يقتصر على تقويض التنمية فحسب، بل إنه يشكل سبباً رئيسياً في الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين على المجتمع الدولي وكل دولة أن تجعل من معالجة الفساد أولوية قصوى وطويلة الأمد. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان عالم سلمي وحر ومستدام . وتسلط الاتجاهات الخطيرة التي كشف عنها مؤشر مدركات الفساد لهذا العام الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة الآن لمعالجة الفساد العالمي".

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

منذ عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية "**مؤشر مدركات الفساد**" سنويا، ويصنف مؤشر عام 2024 درجات ومراتب 180 دولة استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلد وذلك بحسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

تغطي بيانات مصادر المؤشر على جوانب الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:

- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استغلال المسئولين للمناصب العامة لتحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
- مدى وجود ملاحقات جنائية فاعلة للمسؤولين الفاسدين.
- الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.
- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب لمصالح الشخصية والنفوذ.

وفي المقابل لا يغطي مؤشر مدركات الفساد العالمي الجوانب التالية:

- تصورات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (حيث يقيس فقط تصورات الخبراء ورجال الأعمال التنفيذيين).
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- أدوار ميّسرو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال
- فساد القطاع الخاص.

المنهجية العلمية:

• يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة تعكس مدركات مستوى الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الاعمال وخبراء في شئون البلدان المعنية.
• يستخدم المؤشر بيانات من 13 مصدرا خارجيا بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستثمارات الخاصة ومراكز الأبحاث وغيرها، وتعكس النتائج آراء الخبراء ورجال الأعمال.
• يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشرا مركبا يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد، أي أنه حتى يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد.
• لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:

- يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
- يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
- أن تجري المؤسسة الدولية هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل
- يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

• يستخدم المؤشر مقياسا من صفر (الأكثر فسادً) إلى 100(الأكثر نزاهة).

• تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، كما تخضع منهجية مؤشر مدركات الفساد الى التدقيق من قبل جهة مستقلة (مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية) حيث أجرى مركز الأبحاث تدقيقا مستقلا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، كما جري نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة، وقد توصلت عمليتا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية.

• يكشف المؤشر أنه على الرغم من الجهود المتضافرة والعديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، لا يمكننا أن نأخذ التقدم ضد الفساد كأمر مسلم به فحجم المشكلة هائل فلا يزال المتوسط العالمي دون تغيير عند درجة 43 من 100 للسنة الحادية عشرة على التوالي، في حين ان أكثر من ثلثي البلدان (122) لديها مشكلة فساد خطيرة، حيث تأتي بدرجة أقل من 50.

أبرز قضايا الفساد العالمي

يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 دولة ومنطقة حسب مستويات الفساد المتصورة في القطاع العام على مقياس يتراوح من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نظيف للغاية).

- يعيش ما يقرب من 6.8 مليار شخص في بلدان تقل درجات مؤشر مدركات الفساد فيها عن 50 نقطة. وهذا يعادل 85% من سكان العالم البالغ عددهم 8 مليارات نسمة.

- للعام السابع على التوالي، تحصل الدنمارك على أعلى درجة في المؤشر (90)، وتليها فنلندا (88) وسنغافورة (84).

- تقع معظم البلدان التي حصلت على أدنى الدرجات في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مثل جنوب السودان (8)، والصومال (9)، وفنزويلا (10)، وسوريا (12)، وليبيا (13)، وإريتريا (13)، واليمن (13)، وغينيا الاستوائية (13).

- وحصل أكثر من ربع بلدان العينة وعددهم (47) على أدنى درجة لها حتى الآن على المؤشر، بما في ذلك النمسا (67)، وبنغلاديش (23)، والبرازيل (34)، وكوبا (41)، وفرنسا (67)، وألمانيا (75)، وهايتي (16)، والمجر (41)، وإيران (23)، والمكسيك (26)، وروسيا (22)، وجنوب السودان (8)، وسويسرا (81)، والولايات المتحدة (65)، وفنزويلا (10).

على مدى السنوات الخمس الماضية، قامت ٧ دول بتحسين نتائجها في المؤشر بشكل كبير:

وتشمل هذه الدول كوت ديفوار (45)، وجمهورية الدومينيكان (36)، وكوسوفو (44)، والكويت (46)، وجزر المالديف (38)، ومولدوفا (43)، وزامبيا (39).

على مدى السنوات الخمس الماضية، شهدت ١٣ دولة انخفاضًا كبيرًا في درجاتها في المؤشر

أما الدول التي سجلت تراجعا كبيرا فهي النمسا (67)، وبيلاروسيا (33)، وبلجيكا (69) ، والسلفادور (30)، وفرنسا (67)، وقيرغيزستان (25)، ولبنان (22)، وميانمار (16)، ونيكاراغوا (14)، وروسيا (22)، وسريلانكا (32)، والمملكة المتحدة (71)، وفنزويلا (10).

النتائج العامة لمؤشر ٢٠٢٤

ما يزيد على 120 دولة شملها مؤشر مدركات الفساد، أو أكثر من ثلثي العينة، لا تزال تحصل على درجة أقل من نقطة المنتصف على المقياس (50 من 100) ، ويبلغ المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد 43 نقطة، وأكثر من نصف البلدان (56%) تسجل نقاطاً أقل من ذلك.

- على مدى العقد الماضي، نجحت 24 دولة في تحسين نتائجها في المؤشر بشكل كبير، ويُنظر إليها الآن على أنها تعاني من فساد أقل في عام 2015، سجلت 32 دولة خسائر كبيرة، ويُنظر إليها على أنها أقل قدرة على السيطرة على الفساد مقارنة بما كانت عليه قبل عقد من الزمان.
- وفي إشارة إلى وجود اتجاه إيجابي في قدرتها على السيطرة على الفساد، وصلت خمسة وعشرون دولة إلى أعلى درجة لها حتى الآن في مؤشر مدركات الفساد، بما في ذلك ألبانيا (42)، وكوت ديفوار (45)، وجمهورية الدومينيكان (36)، وكوريا الجنوبية (64)، وليتوانيا (63)، ومولدوفا (43)، وتنزانيا (41)، وأوروغواي (76)، وزامبيا (39).
- للعام السابع على التوالي، تحصل الدنمارك على أعلى درجة في المؤشر (90)، وتليها فنلندا (88) وسنغافورة (84).

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
1	الدانمارك	90
2	فنلندا	88
3	سنغافورا	84

• أدنى الدرجات في عام 2024 في الغالب إلى البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات مثل جنوب السودان (8)، والصومال (9)، وفنزويلا (10)، وسوريا (12)، وليبيا (13)، وإريتريا (13) واليمن (13).

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
173	ليبيا - إريتريا - اليمن	13
177	سوريا	12
178	فنزويلا	10
179	الصومال	9
180	جنوب السودان	8

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(١٠٠) درجة تشير إلى نظيف جدا.

ترتيب الدول العربية	2023			التغير بالدرجة	2024 (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	26	1	68	=	23	1	68
قطر	40	2	58	+1	38	2	59
السعودية	53	3	52	+ 7	38	2مكرر	59
عمان	70	6	43	+12	50	4	55
البحرين	76	7	42	+11	53	5	53
الأردن	63	4	46	+3	59	6	49
الكويت	63	4 مكرر	46	=	65	7	46
تونس	87	8	40	-1	92	8	39
المغرب	97	9	38	-1	99	9	37
الجزائر	104	10	36	-2	107	10	34
جيبوتي	130	12	30	-1	127	11	31
مصر	108	11	35	-5	130	12	30
موريتانيا	130	12	30	=	130	12مكرر	30
العراق	154	15	23	+3	140	14	26
لبنان	149	14	24	-2	154	15	22
جزر القمر	162	16	20	+ 1	158	16	21
السودان	162	16	20	- 5	170	17	15
ليبيا	170	18	18	-5	173	18	13
اليمن	176	19	16	-3	173	18مكرر	13
سوريا	177	20	13	-1	177	20	12
الصومال	180	21	11	- 2	179	21	9

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

توصيات منظمة الشفافية الدولية وجمعية الشفافية بخصوص النتائج ٢٠٢٤

إن دمج تدابير مكافحة الفساد في الجهود المناخية يوفر إمكانات هائلة لحماية التمويل والسياسات والمشاريع المناخية. وهذا من شأنه أن يساعد في إعادة بناء الثقة في المبادرات المناخية والمساهمة في كفاءتها وتأثيرها على المحتاجين على أرض الواقع .

· **إن وضع النزاهة في صميم الجهود المناخية يشكل مفتاحاً لتحقيق تأثير حقيقي.** ومن الممكن أن تعمل تدابير مكافحة الفساد على تعزيز قدرة البلدان على التخفيف من آثار أزمة المناخ والتكيف معها ، وبما أن مجال المناخ لا يزال في طور النمو، فهناك فرصة فريدة لوضع ضمانات ضد السرقة والاستيلاء على السياسات وغير ذلك من الانتهاكات ، حيث يشكل التعاون القوي بين الجهات الفاعلة في مجال المناخ ومكافحة الفساد أهمية بالغة ، في حين تقدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطاراً حاسماً لدعم هذا العمل .

· **إن حماية عمليات صنع السياسات المناخية من التأثير غير المبرر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات مناخية أقوى ،** إن الوصول إلى أعلى مستويات الشفافية والشمول في السياسات المناخية وتخصيص التمويل من شأنه أن يطلق العنان لإمكاناتها الكاملة، مع إعادة بناء الثقة ، إن إنشاء آليات للكشف عن تضارب المصالح وإدارتها - بما في ذلك من خلال إعلانات المصالح وسجلات الضغط - أمر ضروري لرفع الطموح في المنتديات المناخية الرئيسية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة تغير المناخ .

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

· **إن تعزيز مشاركة المواطنين في الاستثمارات المناخية من شأنه أن يمكّن المتضررين من أزمة المناخ من المساعدة في تصميم الحلول المناسبة ،** المعلومات عن التمويل المناخي والمشاريع والعقود يجب أن تكون مفتوحة ومتاحة و منشورة في الوقت المناسب بما يتماشى مع مبادئ سهولة الوصول و الحصول عليها ،وتضمن أطر المساءلة الشاملة مشاركة المجتمعات في جميع المبادرات -مثل شراكات التحول العادل للطاقة بين البلدان - من خلال الرقابة .

· **إن تعزيز التحقيقات والعقوبات والحماية لمكافحة الفساد من شأنه أن يردع الجرائم البيئية ويقلل من الإفلات من العقاب.** ويمكن تحسين الوصول إلى العدالة من خلال تعزيز هيئات الإنفاذ والإشراف - بما في ذلك هيئات مكافحة الفساد ،تحتاج المجتمعات المحلية إلى سهولة الوصول إلى آليات التظلم، في حين يجب حماية أولئك الذين يتحدثون - المدافعون عن المناخ والأراضي والبيئة والمبلغون عن المخالفات - من جميع أشكال الانتقام .

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من ١٠٠	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7م	6
2017	39	85	8	5
2018	41	78	8	5
2019	40	85	9	6
2020	42	78	7	5 مكرر
2021	43	73	7	5
2022	42	78	7	6
2023	46	63	4 مكرر	4
2024	46	65	7	6

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تحليل لترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد

حافظت دولة الكويت على درجتها في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2024 (46) في حين انخفض ترتيب الكويت عالميا مركزين (63) إلى (65)، كما انخفض ترتيب الكويت عربيا من (4) الى (7) و خليجيا فاحتلت المركز (6) .

المنحنى البياني يوضح درجات الكويت منذ ٢٠١٢.

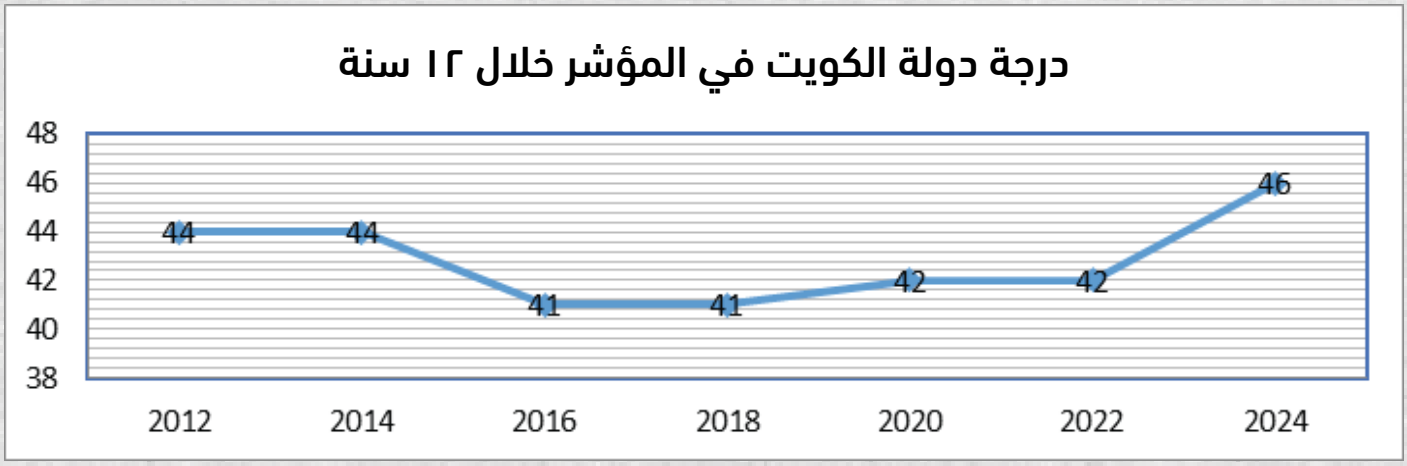

وبالنظر للمصادر الثمانية التي جاءت منها نتائج دولة الكويت، فقد لاحظنا ما يلي:

1. ساهم ارتفاع تقييم دولة الكويت في (4) مصادر بواقع (18) نقطة في تعويض انخفاض تقييمها في المصادر (4) الأخرى بواقع (17) نقطة مما احدث توازن جزئي في المجموع العام.
2. التحسن الملحوظ في تقييم دولة الكويت في مصدر " تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونيميست 2024" بواقع (14 نقطة) من (37) الى (51) هو أفضل نتيجة محققه في تقييم دولة الكويت لهذا العام مما ساهمت بشكل ملحوظ في المحافظة على عدم تدني درجة الكويت بالمؤشر العام.

و جاءت النتائج في المصادر الثمانية التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر كالتالي:

المصادر الثمانية	التقييم ٪		
	2023	2024	التغيير
Bertelsmann Foundation Transformation Index 2024	45	47	+2
Economist Intelligence Unit Country Ratings 2024	37	51	+14
Global Insights Country Risk Ratings 2023	35	32	-3
IMD World Competitiveness Yearbook 2024	49	42	-7
PRS International Country Risk Guide 2024	47	42	-5
Varieties of Democracy Project 2024	56	54	-2
World Economic Forum EOS 2024	53	54	+1
World Justice Project Rule of Law Index 2024	46	47	+1

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تابع (تحليل جمعية الشفافية الكويتية على الاداء العام)

شهدت دولة الكويت خلال هذا العام (2024) العديد من المظاهر المشجعة و التي كان من شأنها ان تساهم بشكل كبير في تحسين منظومة النزاهة الوطنية و منها :

1) ما جاء في مضامين النطق السامي لحضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الأثر الكبير في التأكيد على حرص القيادة السياسية في محاربة الفساد و الحفاظ على حرمة المال العام ، مؤكداً في العديد من المناسبات على ضرورة حوكمة السلطات الثلاثة و عدم التدخل بالنظام الاداري للدولة والحرص على خضوع قرارات التعيين في الوظائف القيادية الى مبدأ الكفاءة .

2) صدور عدة أحكام قضائية ضد وزراء و قيادات في القطاع العام تمحورت حول شبة الاستيلاء على المال العام و المتاجرة بنفوذ الوظيفة العامة و الاثراء غير المشروع لتضاف الى مدونة الاحكام النهائية التي صدرت سابقاً في قضية ما يسمي صندوق الجيش و التي تم من خلالها إدانة وحبس شخصيات رفيعة المستوي وقيادات في القطاع العام.

3) تفعيل دور وحدة التحريات المالية بعد إصدار مرسوماً أميرياً برقم 216 لسنة 2024 بتعيين رئيس لها و التي من شأنها الحفاظ على نزاهة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت وحمايته من جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجريمة تمويل الإرهاب و الأخذ بتوصيات مجموعة العمل المالي بشأن التدابير التي ينبغي على الدول تطبيقها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4) الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في محاسبة المزورين في الجنسية الكويتية و كذلك إقرار العديد من القرارات التي تهدف الى إصلاح المنظومة الادارية في القطاع العام و كذلك تبني سياسة (الباب المفتوح) لكافة الوزراء و التي تعد من متطلبات الشفافية في العمل الحكومي .

الى ان هذه الاجراءات و غيرها من القوانين التي تهدف الى ضبط الرقابة على عمل القطاع العام و ضمان مرونته و سهولة الانجاز صاحبها بطئ واضح في تحديث تلك البيانات على المواقع الرسمية و كذلك عدم ترجمتها بشكل يساهم في تغذية المصادر الدولية المعنية .

وكان ممكناً تحقيق نتائج أفضل في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 لو لم تقع الحالات التالية:

5) عدم التزام أغلب الجهات المعنية في تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، و دون وجود محاسبة حقيقية من مجلس الوزراء و الجهات الرقابية على الجهات الحكومية كان له الأثر الكبير في تفريغ القانون من محتواه و عدم تحقيق الهدف المنشود منه، و قد تلقت جمعية الشفافية الكويتية خلال عامي 2021 و 2022 و 2023 و 2024 قرابة 28 شكوى من موظفي القطاع العام حول تعامل الجهات التي يعملون بها من تمكنيهم من حقهم القانوني في الاطلاع و الحصول على المعلومات التي بحوزة تلك الجهات ، و تشير الشفافية إلى ان استمرار هذا النهج قد يساهم في انخفاض ترتيب دولة الكويت بالمؤشر في السنوات القادمة.

6) ونحن نعيش السنة الاخيرة من اقرار الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد 2025/2019 لازالت الجهود الوطنية دون المستوي المطلوب، فوتيرة الإنجاز بطيئة بسبب بيروقراطية العمل الحكومي، في حين مازالت الملاحظات حول أداء القطاع العام مستمرة، وتنصح جمعية الشفافية الكويتية الى ضرورة العمل فوراً على إقرار استراتيجية وطنية 2023/2025 وفق نظام (القطاعات) تماشيا مع النماذج الدولية المعمول بها.

7) لايزال هناك غياب لنظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسئولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم، وضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية بالإضافة الى ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق عدد من القوانين.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

متطلبات تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

الكويت و بالرغم من تأكيد من وجود الرغبة الحقيقة في احداث إصلاحات جذرية من أجل زيادة الشفافية ونزاهة المعاملات في القطاع العام والخاص، الا أن تفعيل هذه الإصلاحات في الواقع يبقى انتقائياً ومحدودا وغير منتظم ومرتبط بإرادة غير راسخة بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية فاعلة، ورغم البنية التحتية المتطورة في القطاع الحكومي، يبقى تفعيل رقمنة المعاملات ونسبة تقدم استخدام الحكومة الالكترونية ضعيفاً مقارنة ببعض الدول التي نجحت في تحسين كفاءة الرقابة الادارية وتعزيز شفافيتها ونجاعتها من خلال الحلول المحاسبية والرقابة الرقمية.

واكتفت بعض الدول الناجحة في خفض مخاطر الفساد بتعزيز صلاحيات وتدخلات ديوان المحاسبة والنيابة العامة وزيادة انفاذ القانون والعدالة وإصلاح الوظيفة العمومية حسب الكفاءة لتتقلص مدركات الفساد الإداري والمالي تدريجياً.

وهذا يعني أن إقامة مؤسسات خاصة لمحاربة الفساد قد لا تكفي بتحسين مؤشرات النزاهة وتقليص مدركات الفساد، حيث تبقى الإرادة الوطنية وانفاذ القانون والعدالة وزيادة الوعي من أهم مقومات خفض مؤشرات الفساد وتعزيز ثقافة وسلوك النزاهة، ويستوجب تعزيز عمل المؤسسات الرقابية بتفعيل إصلاحات إدارية وتقليص المحسوبية أو التدخل في الإدارة وربط نجاعتها بمؤشر الكفاءة فقط،

فوق ذلك فإن تقليص تضارب المصالح والحد من التدخل في الشأن الاقتصادي والتنموي واسنادها لأهل الكفاءة والاختصاص من شأنه أيضا الحد من شبهات الفساد كتضارب المصالح أو التربح من المناصب أو الرشوة، وفيما يلي أهم متطلبات تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت وفقاً لوجهة نظر جمعية الشفافية الكويتية:

1. إجراء تعديل دستوري لدعم جهود الهيئة العامة لمكافحة الفساد للقيام بكامل واجباتها كما رسمها قانون إنشائها و ذلك من خلال إلحاق تبعيتها بشكل مباشر بالديوان الأميري عملا بالنماذج العربية المماثلة (المملكة العربية السعودية ، المملكة المغربية الهاشمية) ، و كذلك الحرص على سرعة تعيين رئيس و أعضاء مجلس امناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد للبدء في الاعداد للاستراتيجية الجديدة 2029/2024 (استراتيجية القطاعات) بدلا من الاستراتيجية الشمولية والتي لا تتناسب مع الواقع الكويتي.

2. إقرار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وفق معايير الكفاءة والجدارة وقواعد السلوك العام وفق المعايير الدولية.

3. تطوير الديمقراطية الكويتية لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات المعنية بهذا الجانب، و المضي في تعيين مجلس أمناء المفوضية العليا للانتخابات، وإقرار اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.

4. اعطاء مساحات أرحب للمجتمع المدني للعمل بحرية وعدم التضييق عليه وتمكينه من المساهمة في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإشراكه في «رؤية الكويت الجديدة 2035» .

5. انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات الدولية المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد، الأمر الذي يغني التجربة الكويتية ويجعلها تبدأ من حيث وصل الآخرون، فيعزز الشفافية والنزاهة في القطاعات الكويتية المماثلة، ولكي تتعرف المنظمات الدولية المعنية على جهود الكويت في هذه المجالات، مثل:
- مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
- مبادرة الشفافية في قطاع البناء (COST) لقطاع الأشغال والبنية التحتية.

6. إلزام الجهات الحكومية بالاهتمام بتوفير البيانات التي يتم بناء نتائج المؤشرات الدولية عليها، حيث تعكف المنظمات على البحث عن البيانات المحدثة والواضحة والتي يسهل الوصول إليها، وهو ما يؤكد أهمية قيام الإدارة المركزية للإحصاء المركزي بتوفير البيانات والإحصائيات والمؤشرات بالشكل الذي تتطلبه المنظمات الدولية، ومنها مصادر مؤشر مدركات الفساد، وبالحداثة المطلوبة.

7. العمل بشكل جدي على تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي ونظام إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي من خلال تطبيق الجهات العامة للإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري للدولة، والاسترشاد بدليل التدقيق الداخلي المُعد من قبل ديوان المحاسبة، وما زلنا نرى أن تطبيق الحوكمة يحتاج لجهاز مستقل يتولى الإشراف على تطبيقها في الجهات العامة حتى لا تبقى مجرد إرشادات اختيارية.

8. شفافية نظام المشتريات العامة والالتزام بتطبيق قانون المناقصات العامة، بما يحقق الشفافية والعدالة وصون المال العام.

9. إنفاذ القانون على الجميع وسرعة إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد وقضايا التعدي على المال العام والمساءلة حول ما يصدر عن الجهات الرقابية، خاصة فيما يتعلق بالهدر أو التعدي على المال العام.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

توصيات جمعية الشفافية الكويتية بشأن الإستدامة البيئية

1. التشريعات البيئية والمناخية :

• تطوير قوانين ملزمة لتقليل الانبعاثات الكربونية، مثل فرض حدود قصوى على انبعاثات الشركات الصناعية والمؤسسات الكبرى.
• وضع معايير للبناء المستدام تُلزم استخدام تقنيات صديقة للبيئة ومواد بناء ذات بصمة كربونية منخفضة.
• سن قوانين لدعم التحول إلى الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة.

2. الشفافية والمساءلة :

• إنشاء أنظمة لرصد الأداء البيئي وتقييم مدى تحقيق الأهداف المناخية، مع تقديم تقارير دورية للجمهور.
• تفعيل آليات مساءلة تضمن التزام كافة الأطراف بالقوانين والسياسات المتعلقة بالاستدامة.

3. إدارة متكاملة للمدن:

• تطوير منصات رقمية لإدارة الموارد الحضرية بكفاءة، مثل أنظمة ذكية لإدارة المياه، الطاقة، والنقل.
• تعزيز استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط البيئية ودعم اتخاذ القرار المستدام.

4. التخطيط التشاركي :

• إشراك المجتمعات المحلية في صياغة السياسات والخطط الحضرية، مما يعزز ملكية المواطنين لمبادرات الاستدامة.

• دعم مبادرات القطاع الخاص في تبني ممارسات مستدامة من خلال حوافز ضريبية ومالية.

5. تمويل الاستدامة :

• إنشاء صناديق تمويل خاصة لدعم مشاريع الاستدامة والتحول الكربوني، بالتعاون مع البنوك المحلية والدولية.

• تطوير أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء لجذب الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية المستدامة.

6. التعاون الإقليمي والدولي:

• الانضمام إلى المبادرات العالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في مجال الاستدامة.

• تفعيل الشراكات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون في مجال الحوكمة البيئية.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

1)إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟

2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟

3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.

4) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟

5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟

6) هل هناك أموال لا تخضع للمراقبة أو المساءلة؟

7) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟

8) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟

9) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟

10) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟

11) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟

12) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممارسات الفاسدة عند مزاولة الأعمال التالية:
-الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
- معاملات تتعلق بالمرافق العامة.
- منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
- المدفوعات الضريبة.
- الحصول على أحكام قضائية.

13) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.

14) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟

15) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.

16) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.

17) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

18) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المراتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

مصادر المعلومات الـ ١٣ التي يتم الاستعانة بها لإعداد مؤشر مدركات الفساد العالمي

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2023 .
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان 2024.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان 2024.
4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونيميست 2024.
5. تقرير فريدوم هاوس عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية 2024.
6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت 2023.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية 2024.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية 2024.
9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية 2024.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات 2022.
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2024.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون 2023.
13. مشروع أنماط الديموقراطية 2024.

*المصادر التي قيمت الكويت باللون الاحمر

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

13 data sources were used to construct the Corruption Perceptions Index (CPI) 2024

1. African Development Bank Country Policy and Institutional Assessment 2023
2. Bertelsmann Stiftung Sustainable Governance Indicators 2024
3. Bertelsmann Stiftung Transformation Index 2024
4. Economist Intelligence Unit Country Risk Service 2024
5. Freedom House Nations in Transit 2024
6. Global Insight Country Risk Ratings 2023
7. IMD World Competitiveness Center World Competitiveness Yearbook Executive Opinion Survey 2024
8. Political and Economic Risk Consultancy Asian Intelligence 2024
9. The PRS Group International Country Risk Guide 2024
10. World Bank Country Policy and Institutional Assessment 2022
11. World Economic Forum Executive Opinion Survey 2024
12. World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2024
13. Varieties of Democracy (V-Dem v. 11) 2024

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2024

الترتيب	الدرجة	الدولة
1	90	Denmark
2	88	Finland
3	84	Singapore
4	83	New Zealand
5	81	Luxembourg
5	81	Norway
5	81	Switzerland
8	80	Sweden
9	78	Netherlands
10	77	Australia
10	77	Iceland
10	77	Ireland
13	76	Estonia
13	76	Uruguay
15	75	Canada
15	75	Germany
17	74	Hong Kong

الدولة	الدرجة	الترتيب
Bhutan	72	18
Seychelles	72	18
Japan	71	20
United Kingdom	71	20
Belgium	69	22
Barbados	68	23
United Arab Emirates	68	23
Austria	67	25
France	67	25
Taiwan	67	25
Bahamas	65	28
United States	65	28
Korea, South	64	30
Chile	63	32
Lithuania	63	32
Saint Vincent & the Grenadines	63	32

الترتيب	الدرجة	الدولة
35	62	Cabo Verde
36	60	Dominica
36	60	Slovenia
38	59	Latvia
38	59	Qatar
38	59	Saint Lucia
38	59	Saudi Arabia
42	58	Costa Rica
43	57	Botswana
43	57	Portugal
43	57	Rwanda
46	56	Cyprus
46	56	Czechia
46	56	Grenada
46	56	Spain
50	55	Fiji
50	55	Oman

الدولة	الدرجة	الترتيب
Italy	54	52
Bahrain	53	53
Georgia	53	53
Poland	53	53
Mauritius	51	56
Malaysia	50	57
Vanuatu	50	57
Greece	49	59
Jordan	49	59
Namibia	49	59
Slovakia	49	59
Armenia	47	63
Croatia	47	63
Kuwait	46	65
Malta	46	65
Montenegro	46	65
Romania	46	65

الدولة	الدرجة	الترتيب
Benin	45	69
Côte d'Ivoire	45	69
Sao Tome and Principe	45	69
Senegal	45	69
Jamaica	44	73
Kosovo	44	73
Timor-Leste	44	73
Bulgaria	43	76
China	43	76
Moldova	43	76
Solomon Islands	43	76
Albania	42	80
Ghana	42	80
Burkina Faso	41	82
Cuba	41	82
Hungary	41	82
South Africa	41	82

الدولة	الدرجة	الترتيب
Tanzania	41	82
Trinidad and Tobago	41	82
Kazakhstan	40	88
North Macedonia	40	88
Suriname	40	88
Vietnam	40	88
Colombia	39	92
Guyana	39	92
Tunisia	39	92
Zambia	39	92
Gambia	38	96
India	38	96
Maldives	38	96
Argentina	37	99
Ethiopia	37	99
Indonesia	37	99
Lesotho	37	99

الدولة	الدرجة	الترتيب
Morocco	37	99
Dominican Republic	36	104
Serbia	35	105
Ukraine	35	105
Algeria	34	107
Brazil	34	107
Malawi	34	107
Nepal	34	107
Niger	34	107
Thailand	34	107
Turkey	34	107
Belarus	33	114
Bosnia and Herzegovina	33	114
Laos	33	114
Mongolia	33	114
Panama	33	114
Philippines	33	114

الدولة	الدرجة	الترتيب
Sierra Leone	33	114
Angola	32	121
Ecuador	32	121
Kenya	32	121
Sri Lanka	32	121
Togo	32	121
Uzbekistan	32	121
Djibouti	31	127
Papua New Guinea	31	127
Peru	31	127
Egypt	30	130
El Salvador	30	130
Mauritania	30	130
Bolivia	28	133
Guinea	28	133
Eswatini	27	135
Gabon	27	135

الدولة	الدرجة	الترتيب
Liberia	27	135
Mali	27	135
Pakistan	27	135
Cameroon	26	140
Iraq	26	140
Madagascar	26	140
Mexico	26	140
Nigeria	26	140
Uganda	26	140
Guatemala	25	146
Kyrgyzstan	25	146
Mozambique	25	146
Central African Republic	24	149
Paraguay	24	149
Bangladesh	23	151
Congo	23	151
Iran	23	151

الدولة	الدرجة	الترتيب
Azerbaijan	22	154
Honduras	22	154
Lebanon	22	154
Russia	22	154
Cambodia	21	158
Chad	21	158
Comoros	21	158
Guinea-Bissau	21	158
Zimbabwe	21	158
Democratic Republic of the Congo	20	163
Tajikistan	19	164
Afghanistan	17	165
Burundi	17	165
Turkmenistan	17	165
Haiti	16	168
Myanmar	16	168
Korea, North	15	170

الدولة	الدرجة	الترتيب
Sudan	15	170
Nicaragua	14	172
Equatorial Guinea	13	173
Eritrea	13	173
Libya	13	173
Yemen	13	173
Syria	12	177
Venezuela	10	178
Somalia	9	179
South Sudan	8	180

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

شكراً